كلمة افتتاحية بمناسبة:

انطلاق الدورات التكوينية المنظمة لفائدة المستشارين القانونيين وأطر

الأمانة العامة في موضوع تعزيز القدرات في منهجية توحيد النصوص،

والاستشارة القانونية، وتحليل قرارات القضاء الدستوري

21 شتنبر 2026

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد مدير مركز تصوير الكفاءات واليقظة القانونية والتعاون بالأمانة العامة للحكومة ؛

السيدات والسادة المستشارين القانونيين وأطر الأمانة العامة للحكومة ؛

السيدات و السادة أطر و مسؤولي المؤسسات و القطاعات الوزارية؛

حضرات السيدات و السادة؛

يسعدني في مستهل هذا اللقاء، أن أرحب بكم جميعا، وأن أعبر عن بالغ اعتزاز بانطلاق سلسلة أخرى من الدورات التكوينية المتميزة التي تستهدف تعزيز القدرات في منهجية توحيد النصوص، والاستشارة القانونية، وتحليل قرارات القضاء الدستوري ؛

و هو تميز يمكن تلمسه دون كبير عناء من خلال دقة و أهمية المواضيع و خبرة و تجربة المؤطرين ، فضلا عن محتوى هذه الدورات و ما ستحرص على تفعيله من أساليب تكوينية حديثة تجعل من المستفيد فاعلا أصليا في العملية التكوينية؛

زد على ذلك فخصوصية هذه الدورات التكوينية تظهر أيضا خلال الإصرار المحفز الذي أثمر هذا النوع من التكوينات و المتمثل في علاقات تعاون مؤسسي متين بين المعهد العالي للقضاء والأمانة العامة للحكومة ؛

إصرار يستلهم أفكاره و توجهاته و قناعاته من الدرر الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس دام له العز و النصر و التمكين التي تولي عناية خاصة لأهمية الاستثمار في الموارد البشرية و تعزيز قدراتها من خلال التكوين و التكوين المستمر و تحث على التعاون بين المؤسسات الوطنية خدمة للصالح العام في هذا المجال ، بما يجعل التكوين رافعة لدعم الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يقودها جلالة

الملك بحكمة و تبصر منذ توليه عرش أسلافه الميامين و التي تمتد لكافة الميادين التي يحرص جلالته على أن تكون دائما في خدمة المواطن ؛

حضرات السيدات و السادة

إن العلاقة بين المعهد العالي للقضاء و الأمانة العامة للحكومة تتعزز وتتطور بشكل منهجي مرتكز على منظور بعيد المدى ، و تتواصل اليوم بانطلاق دورات تكوينية مشتركة هادفة ، تروم تعزيز القدرات في موضوع يجمع بين الأهمية و الراهنية من جهة و يتلاءم مع الاحتياجات التكوينية الفئات المعنية من جهة أخرى.

و لا يفوتني شك أن هذه اللقاءات ستكون فرصة سانحة لتبادل الخبرات والتجارب المختلفة التي تشكل في نظرنا قيمة مضافة في حد ذاتها ، لاسيما بحضور فريق متميز من المكونين ذوي التجربة و الخبرة و العلم الغزير في مجالات تدخلهم و هو

مناسبة لشكرهم بأرقى العبارات على التزامهم رغم كثرة انشغالاتهم، فلكم منا كل التقدير.

من جهة أخرى فإن أهمية الدورات التكوينية التي ستنطلق في هذه الصبيحة تبرز جلية أيضا من خلال الفئة المستفيدة التي تضم ثلة خيرة من المستشارين القانونيين و الممارسين و المسؤولين من مختلف القطاعات المشاركة و التي تصل ل 21 قطاعا وزاريا، مما يجعل فضاء التكوين إطارا مؤسساتيا نموذجيا لتلاقح الأفكار وتقاسم التجارب والممارسات الفضلى، وإثراء النقاش حول مختلف القضايا و الإشكالات القانونية التي تطرحها الممارسة اليومية في مجال الاستشارة القانونية، و منهجية توحيد النصوص، وتحليل قرارات القضاء الدستوري و يفتح الباب على مصراعيه لإيجاد الحلول المبتكرة لكافة الصعوبات و المعيقات التي يصادفها الممارسون في مختلف المواقع و القطاعات .

إن هذا التنوع في المشاركين لا يمثل فقط قاطرة لربح التحديات المرجوة من هذه الدورات التكوينية، بل يعكس كذلك أهمية التعاون الأفقي بين مختلف القطاعات والمؤسسات، على اعتبار أن جودة الأداء في الممارسة المرتبطة بالمجال القانوني على وجه العموم ، مسؤولية مشتركة تتطلب توحيد الرؤى، وتقاسم الخبرات، والاستفادة المتبادلة من التجارب المتراكمة لدى مختلف المتدخلين في إعداد النصوص وتصييقها وتأويلها.

ختاما، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأمانة العامة للحكومة على انخراطها المتواصل في تفعيل هذه الشراكة البناءة و المنتجة للأثر و التي نعتبرها واعدة و نموذجية و أخص بكلمات الشكر كل من السيد رئيس الديوان الأستاذ الزياني و السيد خليل الشرقي مدير مركز تكوين الكفاءات واليقظة القانونية والتعاون و لكل الأطر العاملة بهذا الورش الهام ، أتمنى أن تكلل أشغال هذه الدورة بالنجاح و التوفيق و السداد و أجدد التأكيد مرة أخرى أن إدارة المعهد العالي للقضاء

ستبقى رهن إشارتكم لتقديم كل التسهيلات التي تيسر تحقيق الدورة لأهدافها

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.